مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٩) العدد (١٠) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (9) No. (10) 2025

(المصطلحات النحوية عند ابن رشد في كتابه –الضروري في صناعة النحو–)

***علي انيس طوفان**

(تاريخ الإيداع ٩/٧ /٢٠٢٥. قُبِل للنشر في ١١/٣ /٢٠٢٥)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث دراسة المصطلح النحوي في كتاب الضروري في صناعة النحو للقاضي أبي الوليد ابن رشد من منظور فلسفي، كون هذه المصطلحات تمثّل محاولة لابن رشد في صناعة المصطلح، لأنها قائمة على بصيرة فلسفية موسوعية منطقية قبل أنْ تكون نحوية، فكتاب الضروري كتابٌ جامعٌ لقوانين علم النحو ومسائله، كما يبرز البحث منهج ابن رشد في كتابه ، وكيفية تناوله المصطلحات النحوية، وطريقته في ضبط كل مصطلح وتوضيح بنيته الفلسفية ، فالصناعة النحوية عند ابن رشد في كتابه صناعة تحيط بأمور كلية؛ أي يقوم من خلالها بتقديم الكليات الجامعة لقوانين علم التركيب النحوي.

الكلمات المفتاحية : المصطلح النحوي، ابن رشد، المصطلح الفلسفي ، صناعة النحو .

*باحث حاصل على درجة الماجستير في قسم اللغة العربية.

التخصص الدقيق: النحو والصرف.

كلية الآداب والعلوم الإنسانية/جامعة طرطوس

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٩) العدد (١٠) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (9) No. (10) 2025

(Grammar Terminology AT IBN RUSHD IN HIS BOOK-NECESSARY IN THE INDUSTRY)

ALI ANIS TOFAN*

(Received 7/9 /2025. 3 /11/2025)

□ ABSTRACT□

This research is entitled "The grammatical terms of IBN RUSHD in his book (THE ESSENTIAL IN THE GRADUATION INDUSTRY), this research deals with the study of the grammatical term in the necessary book in the grammar industry for the judge ABI AL WALID IBN RUSHD from his perspective philosophical, since these terms represent an attempt by IBN RUSHD in the manufacture of the term , because it is based on a logical encyclopedic philosophical insight , before it is grammatical, the essential book is an inclusive book of grammar laws, and his issues, as the research highlights the approach of IBN RUSHD in his book and how he deals with grammatical terms , and his method of controlling each term , and clarifying his philosophical structure, the grammatical industry of IBN RUSHD in his book is an industry that surrounds all things.

key words: (grammatical term, IBN RUSHD, necessary,industry as)**.**

*researcher has the master degree in Arabic language.− the accural speciality:syntics and structure-TARTOUS UNIVERSITY FACULTY OF ARTS AND HUMANITARIAN SIENCES

١ – مقدمة

أشار النّحاة قديماً في كتبهم إلى المصطلحات النّحوية، من مثل: الرفع ،والنصب، والجر، والتنوين، ...الخ، والواضح أنّ جميع هذه المصطلحات قد استُعمِلَتْ في كتاب سيبويه بمفهومها الذي نعرفه اليوم، فسيبويه استعمل في كتابه ألفاظاً وتراكيب ، وجلّ المصطلحات النحوية التي نستخدمها اليوم ترجع إلى كتاب سيبوبه، وربّما كان سيبويه هو صاحبها وربّما كان الخليل ، فإنّ معظم كتاب سيبويه روايةٌ عن الخليل، فالباحث النحوي في هذا التراث لا يدّعي أنّ سيبويه قد استعمل المصطلحات بشكلٍ مُطَّرد ومستقرّ، وبمفهومات وضّحها وبيّنها، وأوضح المقصود منها، فالقارئ في كتاب سيبويه لا يجد تعريفاتٍ وحدوداً للمفهومات، فعلم المصطلح لم يكنْ وارداً آنذاك، لذلك نجده يستعمل الألفاظ المألوفة بمعانٍ يعرفها الناس، ويتداولونها للتعبير عمّا أصبح لاحقاً مصطلحاً ذا دلالةٍ واضحةٍ، وعلى الطرف الآخر نلتقي بابن رشد وفكره النحوي في كتابه (الضروري في صناعة النحو)، فقد طرح تصوّراً في ميدان النحو مختلفاً بعض الشيء عمّا تعارف عليه الدارسون، فكانت له نظرته الفلسفية الخاصة في ضبط المصطلحات النحوية وتحديدها، إضافةً إلى ذلك، فقد نظر ابن رشد إلى علم النحو في إطاره المعرفي الشامل ، على أنه علمٌ غير منفكّ عن سائر العلوم والصنائع، بل هو متداخل معها، نظرته كانت نظرة فلسفية فكرية، وموسوعية، فهو من كان يفزع إلى فتواه في الطب كما يفزع إلى فتواه في الفقه، وفي غيرهما من العلوم ، أمّا فيما يخص بحثه النحوي؛ فقد كان لنظرته الفلسفية الشمولية من جهة ، ثمّ التنويرية من جهةٍ أخرى أثرٌ كبير في تقديمه لكتابه الوحيد في النحو (الضروري)، فقد قدمه في إطار فكري فلسفي يدعو من خلاله إلى نزعة تجديدية في الدرس النحوي من منظور فلسفي، فكما كان لسيبويه مصطلحاته النحوية ولغته الاصطلاحية الخاصة، كان لابن رشد أيضاً مصطلحاته النحوية وتعريفاته الخاصة، التي فصّل في الحديث عنها، وبحث فيها ، ففي كتابه– الضروري– أشار إلى الهدف من الدرس النحوي والخوض فيه، مدركاً فائدته ووظيفته ، فنجده في كتابه يقف على بيان منهجه المناسب لتحقيق تلك الفائدة، فيعرض للألفاظ في حال إفرادها، ينطلق بعدها إلى الألفاظ المركبة، على أنحاء معينة، كما يعرض لقوانين تركيب القول، وقوانين الإعراب، فهو لم يغفل عن المصطلحات النحوية ، بل أفرد لها مساحةً خاصةً في كتابه ، وهذا الأخير ما سيأتي البحث على دراسته والوقوف عليه.

قصد هذا البحث بالمصطلحات النحوية؛ الحدود والألفاظ النحوية والمفهومات التي استعملها ابن رشد وبحثها في كتابه (الضروري في صناعة النحو)، والإشارة إلى جملة الألفاظ بمعناها المعجمي للتعبير عن مفهوم واحد من مثل استعمال (التبيين والتفسير) للتعبير عن مصطلح التمييز ، والتعبير عن جملة الألفاظ التي اصطلح عليها ابن رشد في الدلالة على المفهومات النحوية الماثلة في كتابه .

يتمثل موضوع البحث في بحث مسألة مهمةٍ هي:(المصطلحات النحوية لابن رشد في كتابه –الضروري في صناعة النحو–)، إضافةً إلى تسليط الضوء على الألفاظ التي اصطلح عليها ابن رشد في الإشارة إلى المفهومات النحوية التي بحثها في كتابه، إذ ينسب إلى ابن رشد أنّه أقرّ في كتابه هذا عامّة المصطلحات النحوية التي استُعمِلَ بعضها لاحقاً في علم النحو، كما أنّه اتّبع طريقة الاحتجاج بالشواهد على منوال ما سار عليه النحاة القدماء، ونجد في كتابه دليلاً واضحاً على ذلك، هو تقسيمه للمصطلحات النحوية والتعريفات والمسائل

تقسيماً ترتيبياً، فيجعل لكل مسألة أو مصطلح بابه الذي يخصه، والذي يندرج تحته ، محقّقاً بذلك المنهج الذي رسمه وخطّط له قبل تأليفه كتابَه .

يكتسب هذا البحث أهميته من خلال تبيان منهج ابن رشد في كتابه–الضروري في صناعة النحو– الذي يبغي من خلاله تحقيق الفائدة من بحثه في الدرس النحوي وخوض غمار مسائله ، إضافةً إلى ذلك، بروز نظرته الفلسفية في ثنايا فكره النحوي، فهو ينظر إلى المسائل نظرة الفيلسوف المفكر، كما تنبع أهمية هذا البحث من خلال تسليطه ضوء التحليل والدراسة على المصطلحات النحوية الماثلة في كتاب ابن رشد، والسعي نحو البحث بعدسة الفلسفة وراء كل مصطلح نحوي ، وإماطة اللثام عن كيفية معالجته من قبل ابن رشد ، وطريقة تأصيله له.

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف ، نذكر منها:

١–دراسة المصطلحات النحوية عند ابن رشد في كتابه –الضروري في صناعة النحو–، دراسة نحوية فكرية فلسفية .

٢–إظهار تمثيل ابن رشد للمصطلح النحوي عبر بصيرته الفلسفية الموسوعية.

٣– بيان المصطلحات التي اقترضها ابن رشد من الفلسفة ، وضمّنها كتابه .

٤–تقديم صورة عن النظرة المعرفية الشاملة لابن رشد في ضبط المسائل النحوية ، وبحثها، وتبويبها.

٥–إظهار لغة ابن رشد ، وتقديم تصور عن منهجه الفلسفي الخاص في درسه النحوي.

سيعتمد البحث المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف الظواهر وتحليلها، واستقراء المسائل، واستجلاء أبعادها، حتى يخرج البحث بالنتائج الوافية.

تقتضي مادة البحث تقسيمه وفق الهيكل الآتي: مقدمة، وتمهيد ، ومبحثان، وخاتمة.

تناول البحث في المقدمة عرضاً لبعض العناصر الأساسية في تقديم موضوع البحث من مثل موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، ومسوغات اختياره، وأهدافه الأساسية، كما تناولت المقدمة الحديث عن المنهج المُتّبع في دراسة موضوع البحث.

سيتناول البحث في التمهيد ؛ الحديث عن ابن رشد في ضوء مكانته التي احتلّها في زمنه، وعرض بصمته العلمية التي أحرزها.

فيما يخصّ مباحث البحث؛ ففي المبحث الأول الموسوم (المنهج العام لابن رشد في كتابه)؛ سيتمّ سرد الإطار النظري المتعلق بمحتوى الكتاب، والحديث عن تركيب الجملة اللغوية عند ابن رشد، كما سيخصص حديث عن لغة ابن رشد وسماتها، وما يميزها .

أما في المبحث الثاني الموسوم (المصطلحات النحوية لابن رشد في كتابه في ضوء فكره الفلسفي)؛ فسيقع على المصطلحات النحوية الماثلة في كتاب–الضروري– ، ودراستها ، وبحثها في ضوء الفكر الفلسفي ، والوقوف على طريقة ابن رشد في معالجتها وضبطها، ومما سيتم تناوله من مصطلحات في هذا المضمار: مصطلحات في المقاييس من مثل الاسم المستقيم ، والاسم المائل، إضافةً إلى تناول المصطلحات النحوية المنطقية من مثل الأقاويل المركبة ، وتسليط الضوء على علاقة اللفظ والمعنى، وتوضيح المنهج العلمي الفلسفي الذي استعمله في تأطير المصطلحات النحوية وتبويبها.

وفي الخاتمة؛ سيتقدّم البحث بجملة النتائج التي تمّ التوصل إليها بعد الخوض في هذا الموضوع.

٢-تمهيد.

ابن رشد المعروف بأبي الوليد : " هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الملقّب بأبي الوليد القرطبي، المشهور بابن رشد الفيلسوف، المولود سنة عشرين وخمسمئة من الهجرة، قبيل وفاة جده القاضي أبي الوليد الفقيه بأشهر، ويعرفونه بابن رشد الحفيد، تفريقاً حتى لا يختلط أمره بأمر جده، فكلاهما (محمد بن أحمد)، وكلاهما كني بأبي الوليد، وقد اختلف العلماء والمترجمون فيه ، فهم بين مُجِلٍّ ومُقَدّرٍ لعلمه، ومُغالٍ فيه مُتَهجّمٍ عليه، وقادح في علمه ودينه" [٢] .

يرى الفريق الأول أنه :" لم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً وفضلاً ، وكان على شرفه أشد الناس تواضعاً وأخفضهم جناحاً ، عنى بالعلم منذ صغره ، حتى حُكيَ عنه أنه لم يدعِ النظر ولا القراءة منذ عقل إلا ليلةَ وفاة أبيه وليلة بنائه على أهله ، وكان يفزع إلى فتواه في الطب كما يفزع إلى فتواه في الفقه، مع الحظ الوافر من الإعراب والآداب ، وكان ذا ذكاء مفرط وملازمة للاشتغال ليلاً ونهاراً ، حسن الرأي، ذكيّاً، قويّ النفس، تأثّلَتْ له عند الملوك وجاهة عظيمة، لم يصرّفها في ترفيع حال، ولا جمع مال، إنما قصرها على مصالح أهل بلده خاصة، ومنافع أهل الأندلس عامة، فهو قاضي قرطبة، وفقيه الأندلس، وفيلسوفها، الذي لا يحتاج في نباهته إلى تنبيه، فبيته بيت العلم والرياسة"[٣] .

أمّا الفريق الثاني؛ "فيقدح عليه ذامّاً تلك الطريقة المشنوءة طريقة أبي الوليد بن رشد، فدفع الكثيرين إلى معاداته، فها هو ذا أبو عامر يحيى بن أبي الحسين بن ربيع ينكر عليه الأخذ في العلوم القديمة والركون إلى مذهب الفلاسفة"[٤] ، فوقع بينهما من المنافرة والمهاجرة الكثير ، بل وصل الأمر إلى حدّ اتّهامه بالسرقة العلمية، والسطو على كتب الآخرين، فمما روي عن محمد بن أبي الحسين بن زرقون أن:" القاضي أبا الوليد بن رشد استعار منه كتاباً ضمّنه أسباب الخلاف الواقع بين أئمة الأمصار من وضع بعض فقهاء خراسان فلم يردّه إليه وزاد فيه شيئاً من كلام الإمامين أبي عمر بن عبد البر وأبي محمد بن حزم ونسبه إلى نفسه ...ثمّ يُتَّهم بعد ذلك في علمه إتماماً وتأكيداً للواقعة ، يقول أبو العباس بن هارون: والرجل غير معروف بالفقه"[٥] .

نشأ بين ابن رشد وأهل قرطبة وحشةٌ جرّتها أسباب المحاسدة والمنافسة وطول المجاورة، فإنّ شخصية ابن رشد كانت من العوامل المغرية للقدح عليه، فهو" رغم تواضعه أجد فيه اندفاعاً وتهجّماً على الآخرين ...وهو في غير موضع يصف مخالفيه بتقصير القرائح وعجز الأذهان، وأنّهم مستعبدون لما اعتادوه "[٦]، انطلاقاً من هذه النقطة بدأ ابن رشد بمخالفة النحاة في بعض المسائل، واتّبع منهجاً ينقد فيه المصطلحات والنظرات التي قدّموها في كتبهم، وخالف في فكره النحوي اتجاهات الكثير من النّحاة في مسائل الدرس النحوي ، فهذا البحث سيبحث منهج ابن رشد في تأطيره للمصطلحات النحوية في كتابه-الضرورى في صناعة النحو- وكيفية معالجته لكل مصطلح من هذه المصطلحات مخالفاً النحاة في الكثير من الأصول والاتجاهات.

---

[٢] . خير الدين الزركلي: الأعلام، تح.محمود الطناحي،دار العلم للملايين-بيروت،لبنان، ط١٢، ١٩٩٧م، ٣١٨/٥.

[٣] . زكي الدين المنذري: التكملة لوفيات النقلة، تح. د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٨م، ٣٢١/١.

[٤] .أبو الحسن النباهي: المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، نشر ليفي بروفنسال، طبعة القاهرة، سنة ١٩٤٨م،ص ١٢٤.

[٥] .عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي -القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م، ٢٢/٦.

[٦] أبو الوليد ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، تح. د. منصور علي عبد السميع، دار الصحوت للنشر والتوزيع، ط١، ص١٢٤.

***–المبحث الأول: (المنهج العام لابن رشد في كتابه):**

١–البناء والمحتوى:

يتّضح للقارئ الجاد في كتاب (الضروري في صناعة النحو) لابن رشد، أنّ المؤلف جعل كتابه في جزأين، " الجزء الأول يخوض في الألفاظ المفردة، ويعرض فيه لشكل التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث ، وشكل الإخبار عن المتكلم، والحاضر والغائب، وأما الجزء الثاني فيخوض في الإعراب والمعربات، ويذكر فيه أشكال المركّبات ومواردها، ويرى ابن رشد أنّه لا بدّ من التقديم لهما ، وبذلك يصبح الكتاب على ثلاثة أجزاء، وليكون قد استوفى هذه القسمة يضيف جزءاً رابعاً هو: ما يفي من معرفة أشكال الألفاظ المفردة، ومن معرفة أشكال الألفاظ المركبة، ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التي لا تُسمّى إعراباً"[٧] .

من الكلام السابق نجد أنّ ابن رشد يضع تصوّراً أساسياً للإطار الذي سيكون عليه الكتاب، وهو على الهيكل التالي: الجزء الأول (في المقدمات)، الجزء الثاني (في الألفاظ المفردة ويطلق عليه الأشكال الثلاثية)، الجزء الثالث (في الإعراب وقوانينه)، الجزء الرابع (فيما يفي من معرفة أشكال الألفاظ المفردة، ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التي تسمّى إعراباً. وإذا وقفنا على فكر ابن الرشد في هذا الكتاب نجده ذلك الفيلسوف الذي يختبر مقدماته؛ تأصيلًا لها، وتأسيساً عليها، بروح المعلم الذي يعرض لتلك المقدمات مضيفاً إليها ، محاولًا تيسيرها بتقسيم يسير، فالنحو من منظوره كما يقول معاصره ابن مضاء : " نحوان : نحو الألفاظ ، ونحو المعاني ، وهما عنده متداخلان، وهذا التداخل ينتج عنه : ألفاظ مفردة، وألفاظ مركبة.."[٨] ، من خلال هذا الكلام نجد أنّ العلاقة القائمة والرابطة بين النحوين عند ابن رشد علاقة تمازج وتداخل ، كل واحدٍ منهما يؤدّي إلى الآخر ويسلّم إليه.

بعد التوضيح السابق لبناء كتاب الضرورى بأجزائه الأربعة الأساسية، نستطيع أن نفرغ للنظر في محتوى كل جزء من هذه الأجزاء الأربعة ومنهجية ابن رشد في قسمته:"

١–الجزء الأول : وهو المقدمات ؛ جعله على قسمين : القسم الأول/يذكر فيه أجناس الألفاظ الأوَل المفردة – الاسم والفعل والحرف– ، أمّا القسم الثاني/ فيذكر فيه الكلام المركّب من هذه الألفاظ وأجناسها الأوَل/، كما أنه جعل القسم الأول في بابين هما:(تعريف الألفاظ المفردة الثلاثة/الاسم والفعل والحرف/، والباب الثاني أنواع الألفاظ من مثل: الأسماء والضمائر والموصول واسم الإشارة والحروف والأفعال الماضية والمضارعة والأمر)، أمّا القسم الثاني فهو الكلام المركّب ويتفرّع إلى:(تام مكتفٍ بنفسه كالجمل الخبرية والجمل الإنشائية ، وقول غير تام بمنزلة الاسم المفرد ويقع في موضعين : ١–يقع جزءاً من قول تام . ٢–يقع من تمام قول تام . ثمّ جعل ابن رشد الجمل الكلامية على نوعين ؛ النوع الأول:(هي التي تحتوي على قول واحد ، وهي نوعان: أ– البسيطة ؛ وهي الجملة الخبرية ،المركبة: وهي الجمل البسيطة المركبة تركيب تقييد وفيها كل أنواع الإعراب . أمّا فيما يخص النوع الثاني من الجمل الكلامية فهو الجمل الثواني :(وهي التي تحتوي على قولين تامين)"[٩] ، من التقسيم السابق يتّضح لنا أنّ ابن رشد عرض في مقدمته تلك لكلّ أجناس اللفظ المفرد والمركب؛ ليتعرّفها المتعلّم المبتدئ، وليميّز بينها في صورة بسيطة وواضحة، فهو الذي سيبني على تلك المقدمات معرفة جديدة ونظرات

---

[٧] . ابن رشد : الضروري في صناعة النحو، ص٩٨–١٠٣–١٠٤.

[٨] . ابن مضاء الفرطبي: الرد على النحاة، تح. د.شوقي ضيف، دائرة المعارف بمصر، ط٢ ص٥٩–٩٦.

[٩] محمود أحمد السيد : ابن رشد والضروري في النحو،دار النهضة –لبنان،ط٢، ٢٠١٠م، ص ١٠٥–١٠٩–١١٣–١٢٤.

جديدة، كما نجده في نهاية هذا الجزء (الجزء الأول) يقرّ بأنّ " الإعراب يدخل في الألفاظ المركبة دون المفردة، والنظر الصناعي –على حد تعبيره– يقتضي معرفة أنواع الإعراب التي تقتضي بالضرورة معرفة المعربات وأسباب الإعراب، فإنّه أيضاً –على حدّ تعبيره– واجبٌ على من أزمع أنْ يعرف الإعراب معرفة تامة أنْ يعرفه من قبل الجمل، وتعرف الجمل من جهة أشكالها ، ومن جهة موادها " [١] .

بعد الفراغ من تبيان تفصيلات الجزء الأول من كتاب ابن رشد ، نفرغ إلى تبيان تفصيلات الجزء الثاني ومحتوياته، الذي يطرح فيه (الأشكال الثلاثية)، ويعرض فيه لما يطرأ على أجناس الكلام التي ذكرها في الجزء الأول عندما تلحقها الأشكال الثلاثية، التي يقصد فيها: " أشكال العدد/التثنية والجمع، وشكل الجنس/ التذكير والتأنيث/، وشكل الإخبار عن/ المتكلّم والغائب والحاضر/، فهو يجعل هذا الجزء على خمسة أبواب:

١–أشكال الأسماء المظهرة وما يلحقها من الأشكال الثلاثية.

٢–أشكال الأفعال وما يلحقها من الأشكال الثلاثية.

٣–أشكال الضمائر وما يلحقها كذلك من الأشكال الثلاثية.

٤–أشكال المبهمات مثل أسماء الإشارة والاستفهام.

٥–أشكال الأسماء الموصولة. " [١]

وبذلك يكون ابن رشد قد استوفى الحديث عن الألفاظ المفردة بكل أجناسها الأوّل، وأشكالها، وكذلك استوفى الحديث عن الألفاظ المركبة وأجناسها ، وفي الحقيقة، فإنه يجعلهما مدخلاً تمهيدياً مؤسّساً للجزء الثالث من كتابه، هو(القول في الإعراب)، " ولأن الإعراب لا يقع للألفاظ المفردة إلا بعد تركيبها في كلام تام ومفيد، كان المدخل المؤسس في الجزأين الأولين مهماً للغاية، إذ إنّ معرفة الإعراب وأنواعه تقتضي معرفة المعربات أولاً، وهي الألفاظ المفردة والمركبة، كما يحدّد العلاقة بين الإعراب والمعربات، فيجعل المعربات بمنزلة المواد، والإعراب لها بمنزلة الصور " [١] ، أمّا فيما يخصّ الرابط بينهما ؛ " فهو العوامل التي يجعلها بمنزلة الأسباب المقتضية لوجود الصور –الإعراب– في المواد –المعربات– " [١] ، من الكلام السابق يمكننا استنتاج العلاقة التداخلية بين نحو المعاني ونحو الألفاظ ، فوفقاً لتقسيم ابن رشد يمكننا الاستدلال على فكرة مهمة وهي أنّ المتكلّم إذا أراد التعبير عن معانٍ محددة، انتقى لها الألفاظ المناسبة، هذه الألفاظ تنتظم في إطار لغوي ، وتكون علامات الإعراب هي وسيلة التعبير القائدة إلى المعاني النحوية المرادة ، وذلك من خلال علاقات الترابط بين الألفاظ وعلاقاتها النحوية من فاعلية ومفعولية وغيرها.

وبالانتقال إلى الحديث عن أشكال الجمل وموادها في فكر ابن رشد في تنظيمه لكتابه ، يمكننا القول :إنّ أشكال الجمل وموادها تمثّل منطلق ابن رشد في تنظيم كتابه ، هي الأساس في طرحه الأقاويل الكلية ، " فهو يجعل الأقاويل الكلية الجامعة لعلم النحو عنده على جنسين: ١– قوانين في الإعراب، ٢–قوانين

[١] المرجع السابق، ص١٢٤.

[١] محمود أحمد السيد : ابن رشد والضروري في النحو ١٣٠–١٤٠

[١] محمود أحمد السيد : ابن رشد والضروري في النحو ١٤٠–١٤٥.

[١] المرجع نفسه، ١٤٠–١٤٥–١٥٠.

في تركيب القول. ويجعل الأخيرة تتكون من: قوانين الشكل ، وقوانين المواد، وبعد ذلك يفصّل القول فيهما. أمّا الجمل التامة بأنواعها فإنها عنده تُركّب على نحوين من التركيُب: تركيب إخبار، وتركيب تقييد" [1] .

٢–تركيب الجملة عند ابن رشد:

من خلال متابعة منهج ابن رشد في كتابه–الضروري في صناعة النحو–، نجده قد عرض للألفاظ المفردة، ثمّ الألفاظ المركّبة، التي يطلق عليها النحاة مصطلح القول، هذا القول يتركّب عند ابن رشد على صورتين : " الأولى ؛ قولٌ تامٌ مكتفٍ بنفسه، وهو المفيد ويسمّيه النحاة كلاماً، وأمّا الثانية ؛ قولٌ غير تام، وهو بمنزلة الاسم المفرد ، وهو المسمّى تركيب تقييد، ويقع جزءاً مْن قول تام، أو من تمام قول تام" [1] ، نجد ابن رشد في كتابه يستمر في تلك القسمة الدقيقة ليصل إلى أنّ القسم الأول وهو ما يطلق عليه الجمل التامة، ويصنّفها إلى صنفين هما: " الجمل الخبرية ؛ التي تحتمل التصديق والتكذيب، والجمل الإنشائية ؛ التي لا تحتمل التصديق أو التكذيب، وهو يجعل الجمل الخبرية على ثلاثة أشكال: / أ–مبتدأ وخبر ، ب– فعل وفاعل، ج–فعل ونائب فاعل/" [1] ، هذه الجمل وفقاً لما ورد في تقسيم ابن رشد يمكن أنْ نطلق عليها (الجمل البسيطة)، التي تمثّل أقل ما تنعقد به الجملة ويكتمل معناها، وتتضمن علاقة إسناد واحدة، بين المسند والمسند إليه، وهي بذلك تمثّل الجملة الأساسية، ثم نجد ابن رشد " ينطلق من دراسة الجملة الأساسية–النواة البسيطة– ليبيّن كيفية اتّساع الجملة ، وهو ما يعبّر عنه بتقييد الجملة ، والجملة البسيطة تُقيّد بالحروف، والأفعال، وتُقيّد بمقيدات لفظية ومعنوية" [1] ، إضافةً إلى ذلك، فإنّ التحليل النحوي للمصطلحات الذي أظهره ابن رشد لم يتّجه إلى نصوص قرآنية، أو إلى ما روي من كلام العرب لبيان الحالة الإعرابية ، أو القواعد الصرفية، إنما اتجه إلى أصل تلك القواعد ، وقد اعتمد في تحليله على ارتباط المنطق بالنحو، تبعاً لثقافته الفلسفية والمنطقية، إذ لجأ إلى تحليل تلك القواعد اعتماداً على الأسس المنطقية في ذهنه، لا على الأسس النحوية لتلك القواعد، أي أنه حلل القواعد وضبط المصطلحات النحوية تقسيماً و تبويباً على أساس الفهم المنطقي لا على أساس الفهم النحوي، ومن ذلك أرجع ابن رشد غموض النحو العربي إلى إهمال النحاة للتقسيم ، كما عاب على منهجهم إظهار التداخل بين مستويات الدرس النحوي (الصوتي، الصرفي، التركيبي)، لكنه من جهة أخرى، قصر نقده على مسألة الإعراب، ذلك باعتبارها بؤرة البحث النحوي، ولحاجتها إلى إعادة تصنيف ، هذه المسألة تتضح في قوله ناقداً النحاة القدماء :" وأمّا علم التراكيب فإنهم جعلوا الكلام فيه مع الكلام في المعربات ولم يجعلوه على حدة، ولم يسلكوا أيضاً في حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقاً من طرق الصناعة لاسيّما القدماء، وأمّا المتأخرون فقد تجدهم سلكوا في ذلك بعض السلوك ، وذلك أنّهم استعملوا في المعربات لا غير طريق التقسيم واستيفاء هذه الطريقة فيما يقتضي أنْ يستعمل طريق التقسيم والحصر أولاً في الكلام المركّب الذي فيه الإعراب؛ لأنه كالعادة له، وفي تقسيم العوامل الداخلية على صنف من أصناف الكلام" [1] ، من الكلام السابق نستطيع أن ندرك اتهام ابن رشد للنحاة

[1] ينظر.علي حسن الجابري: منطق المقولات عند ابن رشد بين النص الأرسطي والإنجاز العربي، منشورات المجمع الثقافي لأبو ظبي والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ،تونس،ط١، ١٩٩٩م ، ص١٢٣– ١٥٢– ١٥٣.

[1] ابن رشد : الضروري في صناعة النحو، ص١٢٣–١٥٣.

[1] المصدر السابق، ص١٢٠

[1] ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص٨.

بالإهمال ، وهذا الإهمال هو سبب النّقص ومصدر الغموض ، كما يسبب النفور للباحث المبتدئ ، لأنّ بحثه في مسألة ما قد يضطره إلى نظره لتداخل الأبواب مع قلة العنوانات الفرعية إلى قراءة الكتاب جملة.

٣-لغة ابن رشد:

إنّ الباحث في كتاب ابن رشد -الضروري في صناعة النحو- يلفت نظره اللغة التي وظّفها في كتابه، وعالج فيها المصطلحات والمسائل والمفاهيم ، فإنّ لغة ابن رشد " واضحة ومباشرة ، لا يشوبها غموض بالمعنى، إلا بعض المصطلحات المنطقية التي أودعها في كتابه، وعبارته بسيطة، لا تعقيد في غالبها، إلا في مواضع محددة" [١] .

وإذا ألقينا الضوء على مزايا هذه اللغة ، نجدها تتميّز بجملة أشياء أظهرت مخالفة ابن رشد لبعض الأصول التي أقرها النحاة في كتبهم ، أبرزها:

الأشكال التي تدلّ على نوع نوع، وتعريف لفظة غير مثل قوله في أحد شروحاته في الكتاب /الغير متداخلة/، وإدخال الفاء في الخبر من دون ضرورة تدعو إلى ذلك في مثل: الأسماء المفردة التي تقبل الإعراب ، وكذلك في قوله: "إنّ الألفاظ الأوَل التي منها يأتلف جميع الكلام المركّب فجُعِل.." [٢]؛ والصواب أن يقول جعلت، وحذف الفاء من التركيب في الجملة المصدّرة بأمّا من مثل قوله:" أمّا الأول منها بسيطة ومنها مركبة" [٢] ، وإدخال أل التعريف على كلمتي بعض وكل مثل قوله في تسمية أحد الأبواب :" بدل البعض من الكلي" [٢]، واستعماله لغة أكلوني البراغيث في مثل قوله في شرح أحد المسائل: "يسمّونه النّحاة" [٢]، وقيامه بنفي الفعل (تظن) ب(ليس) ذلك في قوله شارحاً: "وليْس تظنّ أنّ هاهنا جنساً خامساً" [٢]، وكذلك دخول ليس على الفعل المضارع من مثل قوله: "وإن كان النّحاة ليس يُسمّون هذه بحرف شرط.." [٢] ، وأيضاً ملاحظة اضطراب الجملة في جزء من كلامه من مثل قوله: "واعلم أنّ العرب لموضع تجوزّها في الكلام، وحبّها الاختصار، والعرب كثيراً ما يحذفون الكلام التام .." [٢] ؛ فالصواب أن يقول: واعلمْ أنّ العرب ...كثيراً ما يحذفون فيجب حذف كلمة العرب الثانية، كما نجده يستعمل كلمة (سائر) بمعنى(جميع) ذلك في قوله عن الفعل في الجمل الأمرية والنهية فيقول:" والفعل الواقع فيها يُقيّد بجميع الأسماء التي يُقيّد بها الفعل الواقع في القول الخبري من المفعولات وسائر المنصوبات والمخفوضات" [٢] ، كما أنه يقوم بتعريف العدد والمعدود من مثل قوله:" الثلاثة الألفاظ" [٢]، والثلاثة أجناس ، كما يُلحَظ في لغته التقديم والتأخير الذي يُدخل اضطراباً في فهم التركيب مثل قوله: "فأمّا شكل هذا الفعل بجماعة

---

[١] محمد بن شريفه: ابن رشد الحفيد (سيرة وثائقية)، ط١، ١٩٩٩م، ص٧٧-٨٠.

[٢] ابن رشد : الضروري في صناعة النحو، ص١٠٥.

[٢] المصدر السابق، ص١٥٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٢١١

[٢] . المصدر نفسه، ص٢١٤.

[٢] . ابن رشد : الضروري في صناعة النحو ، ص٢١٥

[٢] المصدر السابق، ص١٩٥.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٠١.

[٢] . المصدر نفسه، ص٢٠٠

[٢] . المصدر نفسه، ص١٩٥

النساء فإنْ تدخل على النون الدالة على التأنيث وبين النون الثقيلة ألفاً، تقولُ: يا نساء لا تضربنان عمراً..." [٢] ؛ ففي هذا القول يقصد ابن رشد أنّ الفعل إذا كان متّصلًا بنون النسوة وأُكّدِ بنون التوكيد الثقيلة ، فلا بدّ من ألف فارقة بين النونين، إضافةً إلى ذلك، عدم إتمامه نسق الجملة ذلك يظهر في قوله:" ويوجد فيه أكثر من نوع واحد من أنواع الإعراب لأنّ جميعها ، وهذا بتمييز مٰعرب منها، من جهة المعاني..." [٣] ، فهو في القول السابق ترك جملة (لأنّ جميعها) ناقصة ، وفيها حذف عناصر كلامية متممة لها، كما أنّ ابن رشد لم يتوقف في لغته المخالفة على هذه المظاهر، بل تجاوزها إلى الاعتراض بين مكونات الجملة بما يجعلها مضطربة المعنى والبنية التركيبية، ذلك يظهر في قوله:" ...وأمّا الفعل المتّصل به فشكل علامة التثنية فيه–فشكلها– واحد للمذكر والمؤنث" [٣] ؛ فالاعتراض واضح والخلل الذي أحدثه في سياق القول واضح .

بعد العرض السابق لمزايا لغة ابن رشد في كتابه (الضروري في صناعة النحو)، نخلص إلى خروجه في بعض السياقات اللغوية عن الأصول النحوية المقرّرة في كتب النحاة القدماء ، فهو يظهر مخالفة في بعض الأمور ، ويوافق في مسائل معينة ، لكنه في لغته هذه التي وظّفها في كتابه ينزاح عن النسق اللغوي العربي الأصيل المتعارف عليه، هذا الأمر لفت نظر البحث ودفعه للتدقيق والدراسة في وضع هذه اللغة .

*–المبحث الثاني: (المصطلحات النحوية لابن رشد في كتابه في ضوء فكره الفلسفي):

رغم أنّ ابن رشد خالف النّحاة في بعض مصطلحاته التي ضبطها في كتابه (الضرورى في صناعة النحو)، لكنّه في المقابل يتابعهم في كثير من الحدود والتعريفات، فهو تفرّد بمجموعة من المصطلحات التي لم تكن شائعة في كتب النحويين كالاسم المستقيم والاسم المائل وغيرهما، هذا الأمر دفع البحث إلى إظهارها ، وبيان مدلولاتها الفلسفية والنحوية.

فقد تأثر ابن رشد بالفيلسوف اليوناني (أرسطو طاليس) تأثّراً إيجابياً ، وكما جاء في كتاب /منطق المقولات عند ابن رشد بين النصّ الأرسطي والإنجاز العربي/:" إذ لم يكن ابن رشد يتلقّف ما يقرأ له فحسب، بل كان يستقطر منطٰقه ، ويتبنّى منه ما يوافق العقل" [٣]، من الكلام السابق نجد أنّ ابن رشد قد اشتغل بالنص الأرسطي لا لذاته بل لغاية التفتيش عن أرسطو ، وإنجازه المنطقي داخل الإنجاز العربي المنطقي المتحقق طوال القرون الثلاثة التي سبقت ابن رشد، فكان من تجليات الأثر الأرسطي على ابن رشد عمله في المقاييس والقضايا المنطقية لتنظيم مادة كتابه(الضروري في صناعة النحو)، فهو يمثّل للمصطلحات النحوية بالمصطلحات الفلسفية التي اقترضها من فكر أرسطو، ونبحث منها:

١–الاسم المستقيم:

تناول ابن رشد هذا المصطلح في كتابه(الضروري)، وقد عرّفه وكشف عن ماهيته في قوله:" إنّا نجد الأسماء من حيث هي جزء كلام مفيد صنفين: صنف هو متعدٍّ من أنْ يكون مضافاً إليه، ، وهو في الألفاظ نظير الأشياء الموجودة بذاتها، وسواء كان مفرداً أو مضافاً إلى اسم آخر، موصوفاً بوصف هو هو ،

[٢٩] المصدر نفسه، ص١٩٠–٢٠١.

[٣] . المصدر نفسه، ص١٥٠

[٣] . المصدر نفسه، ص١٣٢.

[٣] علي حسين الجابري: منطق المقولات عند ابن رشد بين النص الأرسطي والإنجاز العربي، ص١٥١.

وهذا هو الصنف الأول من الأسماء في كل لغة وقوم يسمّونه الاسم المستقيم" [٣] ، من هذا التعريف الذي ذكره ابن رشد نستنتج أنّ الاسم المستقيم عنده يتميّز بأمور متعددة هي:

١-أنّه جزء من كلام مفيد ؛ أي لا يُستغنى عنه.

٢-هو نظير الأشياء الموجودة بذاتها.

٣-يكون مفرداً ،أو مضافاً، موصوفاً بوصف هو هو.

٤-أن يكون مضافاً لا مضافاً إليه.

فلو نظرنا في الأمر الأول لعرفنا أنّ ما يقصده ابن رشد بالاسم المستقيم ذلك الاسم المستسقى من كتب المناطقة منذ القرن الرابع ، فنجد هذا المصطلح عند الفارابي وعند غيره من المناطقة، فالاسم عنده لا يوصف بالاستقامة من عدم ، بل يوصف بذلك بعد تركيبه في جملة، ولا يتعارض ذلك مع ما ذكره في الأمر الثالث من وقوعه مفرداً ، إذ يقصد به كلمة واحدة واقعة في إطار جملة، وحتى في كلامه عن وقوع الاسم المستقيم مضافاً إلى غيره ، أو وقوعه موصوفاً بوصف، كل تلك الأمور محقّقة على أن يقع الاسم المستقيم في تركيب مفيد، ونلحظ في المضمار ذاته قيام ابن رشد بتبيان صور الاسم المستقيم، فهذا المصطلح لم يكن موجوداً عند النحويين ، فنجده يقول:" وظهر أنّ كل اسم مرفوع في كلام العرب ؛ فهو ما يُعرى من أنْ يكون مضافاً إليه، وهذا الاسم هو: إمّا حديث ، وإما محدث عنه، أو كان[٤] تابعاً في إعرابه لهذين الصنفين" [٣] ، يبيّن ابن رشد في كلامه هنا أنه إذا سمع سامع شكل الرفع من متكلّم عَلِمَ أنه مخبر عنه، أو خبر ، ومن كلامه ندرك أنّ الاسم المستقيم يكون : (مبتدأ ، خبراً، فاعلًا ، أو تابعاً لها مثل الصفة أو التوكيد، أو البدل، أو المعطوف)، وفي موضعٍ ثانٍ يؤكّد ابن رشد في كتابه على فكرة اختصاص الاسم المستقيم بالضمة أو الرفع بالمعنى الدقيق، فيقول:" من أنّهم جعلوا المتقدّم من الأشكال -أي الضمة- للمتقدّم من المعاني في النّفس." [٣] ، فهذا الكلام المُساق لابن رشد يظهر فيه تعليلٌ لاختصاص الاسم المستقيم بالرفع أو الضمة.

وبالانتقال إلى فكر ابن باجه في كتابه (تعليقات ابن باجه على كتاب باري أرمينياس والعبارة للفارابي)نجده يضع تعريفاً أكثر دقّةً معبّراً عن صورة الاسم المستقيم:" ويشبه أنْ يكون رسم الاسم المستقيم أنه الدال على معنى يوضع في النفس ليسند إليه معنى آخر يكون عن مجموعهما قول تام ....وهو إذا جُرِّد من أنْ يكون خبراً وجُعِل مُعدّاً لأن يُسنَد إليه صار مستقيماً ." [٣] ، وبالنظر في فكر الفارابي في كتاب العبارة نجده يورد تعريفاً لمصطلح الاسم المستقيم يلتقي فيه مع ابن رشد ، فيقول:" ووافق في اللسان أنْ كان إعراب أكثر الأسماء المستقيمة الرفع." [٣]. كما أنّ ابن رشد يسمّي الاسم المستقيم بغير المتصرّف ، لكنّه وقع بتعريفه وما يقتضيه في تناقض؛ فكلامه لا يصحّ إلا على الفاعل والخبر ، ويخرج المبتدأ وغيره من دائرة التعريف ، ما جعل محاولته في اقتراض هذا المصطلح مرتجلةً من دون إنعام نظر، ومن دون مراعاة لخصوصية الدرس النحوي، كما نستنتج

٧

[٣] ابن رشد: الضروري في صناعة النحو ، ص١٤٦.

[٣] ابن رشد: الضروري في صناعة النحو ، ص٢١٩.

[٣] ابن رشد: الضروري في صناعة النحو ، ١٤٧.

[٣] محمد بن يحيى ابن باجه: تعليقات ابن باجه على كتاب باري أرمينياس والعبارة للفارابي، ، تح.د.محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص١٨.

[٣] الفارابي: العبارة، تح. د.جيرار جهامى، دار الفكر اللبناني -بيروت، ط١، ١٩٨١م، ص١٤.

من كلام ابن رشد في هذا المصطلح أنّ الكلام فيه ومعرفته أمرٌ نافعٌ في عمل المقاييس ، ومعنى ذلك نستشفّه من معنى الاستقامة ؛ الذي يقتضي أنْ يلزم الاسم حالة إعراب واحدة.

٣–الاسم المائل:

استعمل ابن رشد مصطلح الاسم المائل مقابلًا للاسم المستقيم ، فيذهب إلى القول فيه بأنه:" المائل من الأسماء في الألفاظ نظير الأشياء التي وجودها بالإضافة إلى غيرها" [٣] ، وبالنظر في هذه المسألة في كتابه نجده يجعل تلك الأسماء على نوعين: " الأول : من تمام القول المفيد، والثاني من تمام الاسم وهو الذي يختصّ بالمضاف إليه....فالذي هو من تمام الاسم يُجر إذا أرادوا الإضافة فقط،....ويقصد بالإضافة المنسوب على الإطلاق بأي نسبة ، فهو المجرور بحرف الجر أو بغيره، .....أمّا الذي هو من تمام القول المفيد ؛ فهو المركّب من إضافة ومعنى زائد على الإضافة ، فإذا أرادوا المعنى الزائد على الإضافة الذي هو من تمام الخبر ؛ أنصبوه وعرى من شكل الإضافة" [٣] ، من خلال هذا الكلام ندرك أنّ الاسم المائل عند ابن رشد هو المنصوب والمجرور من الأسماء ، وفي موضعٍ آخر يقول :" والاسم إذا نُصب أو خُفض أو غير تغييراً آخر مما أشبه ذلك ، لم يقل فيه إنه اسم بإطلاق ، بل هو اسم مصرّف" [٤] ، وإذا وازنّا بين مفهوم ابن رشد ونظرته لهذا المصطلح مع نظرة أرسطو ومفهومه نجد تقاطعاً واضحاً ، فيقول أرسطو :" الاسم هو الاسم المرفوع فحسب، أمّا المنصوب وغيره يّعدّ من جملة حالات للاسم، وليست أسماء على وجه الحقيقة" [٤] ، نخلص من كلام ابن رشد وأرسطو عن الاسم المائل إلى أنّ الاسم غير المتصرّف (المبني) هو الاسم المستقيم الذي يلزم حالة الرفع ، أمّا الاسم المتصرّف عنده فهو الاسم الذي يكون في حالة نصب أو جر وهو الاسم المائل ، إضافةً إلى ذلك، فإنّ المستقيم والمائل مصطلحان لا يختصّان بالاسم فقط، بل يطلقان على الكلمة أيضاً ، والكلمة عند المناطقة تُقابل الفعل عند العرب كما يقول محمود السيد في كتابه/ابن رشد والضروري في النحو /:" فيقال : كلمة مائلة أو مصرّفة ؛ أي تدلّ على الزمان الماضي والمستقبل، وكلمة مستقيمة أو غير مصرّفة ؛ أي تدلّ في لسان الكثير من الأمم على الزمان الحاضر" [٤]. من الكلام السابق نستنتج أمراً مهماً يتمثّل في أنّ ابن رشد عندما ضمّنَ المصطلح الفلسفي كتابه النحوي كان يهدف من وراء ذلك إلى غاية صناعية توافق منهجه الصناعي في التقسيم الماثل في كتابه–الضروري– وحاول من خلال ذلك الإمساك بالمنطق الداخلي الذي يحكم كل صناعة، فاعتمد في بحثه هذه المصطلحات على سلطة المنطق الداخلي للصناعة، فكأنما الرفع جذع الشجرة المستقيم ، وكلّ ما عداه فرع من فروعها المائلة عن الجذع، كلّ هذه المصطلحات التي جاء بها ابن رشد لا شكّ مستصاغة وفقاً لما تقتضيه الحاجة الصناعية عنده، فالمصطلحات النحوية المستعملة هنا أثبتت شخصية ابن رشد النافذة إلى الفكر الأرسطي بحثاً عن الموضوعية والمنطقية ، فقد حقّق في نصوص أرسطو وفي الإنجاز العربي ليخلّصه من الشوائب التي تعكّر صناعة أرسطو .

٤– الأقاويل المركبة:

---

[٣] . ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص١٤٦.

[٣] . المصدر السابق، ص١٤٧، ١٤٨، ١٤٦، ٢١٩.

[٤] ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص٢١٩.

[٤] عبدو الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية– بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، ص٩٢.

[٤] محمود أحمد السيد: ابن رشد والضروري في النحو ، ص٦٣٩.

استعمل ابن رشد هذا المصطلح ، وجعله مساوياً لمصطلح القول عند النّحاة، فهذا المصطلح ينطوي تحت القضايا المنطقية ، فمصطلح الأقاويل مصطلح منطقي، كما يضبط ابن رشد هذا المصطلح في قوله:" لفظ تدلّ جملته على جملة معنىٍ[٣]، وجزؤه على جزء ذلك المعنى " [٤] ، كما نجد ابن رشد في كتابه (الضروري) قد عبّر عن هذا المصطلح بألفاظ مختلفة في أكثر من موضع، فهو مرّة يقول (الأقاويل المركّبة) وأخرى يقول (الكلام المركّب) ، وثالثة يقول(الألفاظ المركّبة)، وهو يجعلها على قسمين كما يذكر في كتابه: " قول تامٌ كافٍ بنفسه ، وقول غير تام" [٤]؛ فالمقصود بالقسم الأول القول المفيد الذي تطلق عليه النحاة تسمية الكلام، والمقصود بالقسم الثاني منزلة الاسم المفرد، وفي زاويةٍ أخرى يستمر في قسمته جاعلاً الجمل التامة على صنفين:" جمل خبرية تحتمل الصدق والكذب، جمل إنشائيّة لا تتّصف بالصدق ولا بالكذب" [٤] .

وإذا نظرنا في فكر ابن جني نجده في كتابه الخصائص يلتقي مع ابن رشد في قوله في هذا المصطلح، فيقول:" كلّ لفظٍ مَذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها .....والناقص ما كان غير ذلك، ....فكلّ كلامٍ قول وليس كل قول كلاماً، ....والقول يصلح للآحاد والمفردات، وللجمل المركّبات ، ويقع[٦] على الجزء الواحد وعلى الجملة" [٤] ، فمن هذا الكلام نستنتج التقارب والتلاقي في الأفكار والمفاهيم بين ابن رشد وابن جني، فكلاهما يجمع على أنّ كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويمكن أن يطلق عليه تسمية الجملة، إضافةً إلى ذلك، فإنّ مصطلح الأقاويل التامة ورد عند ابن رشد في كتابه مع بعض المصطلحات التي ترادفه من مثل:/ الأقاويل المركبة ، الألفاظ المركبة، الكلام المركب/، وهذه المصطلحات كلها تسمّى بلفظ واحد هو (القول) الذي عند النحاة، بالتالي؛ فإنه بإمكاننا هنا أنْ نستبصر اقتراض ابن رشد بعض مصطلحاته النحوية في كتابه (الضروري في صناعة النحو) من البحث النحوي التراثي، وقد دلّ على هذا الأمر في قوله صراحةً:" كلّ صناعةٍ تروم" [٤]، فقد يكون القصد من هذا القول أنّ كل صناعة تطلبُ شيئاً في صناعةٍ أخرى أو لها حاجة بها، وخاصّةً صناعة النحو ، فهو الذي نظر إليه كما ذكرنا سابقاً على أنه علمٌ غير منفكٍّ عن سائر العلوم والصنائع، وهو متداخلٌ معها ، فعلم النحو كما نعلم عصب اللغة ، التي تتخذها العلوم والصنائع وسيلة لغاياتها.

٤-علاقة اللفظ بالمعنى :

تُعَدّ هذه المسألةمن المسائل البارزة في كتاب ابن رشد-الضروري- ، فالنّحاة العرب أظهروا بعض الإهمال في قضية المعنى ، وحصروا تركيزهم على الألفاظ والحركات،ودليل ذلك ما قاله سيبويه:" إنما ذكره الخليل -رحمه الله-، هذا لتعرف ما يُحال وما يحسن ، فإنّ النحويين مما يتهاونوُن في الخلف إذا عرفوا الإعراب" [٤] ، ويأتي بعد ذلك ابن رشد ليثبت هذا الأمر في قوله:" والمعربات ليست هي الألفاظ المفردة كما يظن ذلك من كلام النحاة؛ لأنّ الإعراب يدلّ على حالة من أحوال الكلام المفيد ، والألفاظ المفردة ليست تُفيد شيئاً حتى يأتلف منها كلام " [٤] ، لهذا

---

[٤] . ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص١٢٠.

[٤] المصدر السابق، ص١٢٠.

[٤] المصدر نفسه، ص١٢١.

[٤] أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، تح. محمد علي النجار، دار الهدى-بيروت، ١٩٥٢م، ١/١٧-٣٢.

[٤] ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص١٢٤.

[٤] سيبويه: الكتاب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨م، ٢/٨٠.

[٤٩] ابن رشد: الضروري في صناعة النحو ، ص٢٩.

السبب قصد إلى إعادة النظر في تصوّر النّحاة للإعراب بربطه بالمعنى، مع حرصه على فكرة حصر الأوجه الإعرابية كلها ؛ لأنّ غرضه من كتابه (الضروري في صناعة النحو) هو إحصاء أنواع الإعراب ، وأنواعه ووجهته في الجمل، وإعطاء الأسباب الفاعلة للإعراب في جملة، فالنحاة السابقون لم يفعلوا ذلك ، فنراه يقول:" وهو شيءٌ لم تصنعه النّحاة ، ولا حصرت الإعراب من جهة الجمل المختصة بأصنافه وأسبابه الخاصة بجملة الجملة، وهي التي قلنا أنّها تعرف بالعوامل " [٥] ، ثم نجده في موضعٍ آخر يظهر الدقة في بحثه للمادة النحوية بحثاً فلسفياً يجمع بين اللفظ ومعناه فيقول:" واجبٌ على من أزمع أنْ يعرف الإعراب معرفة تامة أنْ يعرفه من قبل الجمل الواقع فيها، لا من قبل الألفاظ المفردة فقط، وتعرف الجمل منْ جهة أشكالها ومن جهة موادها" [٥] ، فالصناعة النحوية التي يظهرها ابن رشد هنا صناعة مسندة إلى الذهن في الألفاظ أولاً، وفي المعاني ثانياً، ثمّ نراه يتابع في هذا المسألة قائلاً:" وها هنا صناعةٌ أخرى مسددة للذهن في المعاني أولاً، وفي الألفاظ ثانياً ، فالنحو إذن نحوان: نحو الألفاظ ونحو المعاني" [٥] ، بهذه الصيغة يكون ابن رشد قد اعترض على النزعة الشكلية في النحو، واستبدلها بالتركيب ، فهذا الموقف يذكّرنا بما أيّدته اللسانيات الحديثة إذ اتخذت من البنية شعاراً، وفرق أخرى دعت إلى الاستغناء عن دراسة الوحدات ، والاتجاه إلى دراسة العلاقات القائمة بين تلك الأجزاء، لأنّ ما يحدد طبيعة كل جزء من هذه الوحدات هو العلاقات التي تربطه بباقي الأجزاء ، ومن زاويةٍ أخرى، يرى ابن رشد أنّ تصنيف الحدود في مقدمة الأدوات المعتمدة في تعليم صناعة النحو، ودليل ذلك ماثل في قوله:" وأمّا نحو التعليم المستعمل في هذه الصناعة ؛ فهو التعليم الذي يكون باستّعمال الحدود والرسوم والتمثيل " [٥] ، غير أنّ ابن رشد لم يلتزم بتأصيل المصطلحات النحوية كلّها، وإنما اقتصر على أربعة تمثّل من منظوره مفاتيح أساسية للبحث النحوي، وهي(الاسم، الفعل، الحرف، الإعراب)، فنجده يقول معرّفاً الحرف:" لفظ يدلّ على النّسب التي تكون بين الأسماء نفسها ، وبين الأسماء والأفعال، ولذلك قيل في حدّه أنه لفظ يدل على معنى في غيره، وكلّ ما كان من هذه رابطاً للخبر بالمخبر عنه سموه ضمائر ، وذلك أنهم لما وجدوا هذا بخلاف الأسماء على جهة الاختصار اعتقدوا فيها أنها أسماء ، وكذا قالوا في كثير من حروف الاستفهام أنها أسماء وفي الحروف موصولة" [٥] .

نلمس من خلال الأقوال السابقة في الاصطلاح النحوي من وجهة نظر فلسفية أنّ ابن رشد وظّف في عملية استقراء المصطلح النظرة الكلية ، فهو يفتتح جل قوانينه بكلمة(كل)، فهي لفظة موحية بالشمول والعموم ، فالقاعدة عنده تتصف بالعموم ، فهذا أيضاً يذكّرنا بمنهج شرح ابن رشد للمنطق الأرسطي، فقد اتخذ من القانون الكلي محوراً أساسياً في التنظير للمصطلحات النحوية، وهذا في الوقت ذاته يقترب من المنهج الصوري المعياري، ودليل ذلك قوله في باب الصفة:" وأمّا الصفة ؛ فإنّ فيها قانونين: أحدها أنّ الاسم المفرد إذا نعته ؛ جاز الرفع والنّصب ، تقول يا زيدٌ العاقلَ، ويا زيد العاقلُ، والثاني: أنّ كل اسم مضاف فإنّ نعته منصوب مثله، نحو قولك: يا غلام محمد العاقلَ؛ بالنصب إنْ جعلته نعتاً للغلام، أوْ بالخفض إنْ جعلته نعتاً لمحمد " [٥]، يتضح

[٥] المصدر السابق، ص٢٩.

[٥] المصدر نفسه، ص٢٩–٣٠.

[٥] المصدر نفسه، ص٥–٦.

[٥] ابن رشد: الضروري في صناعة النحو ، ص٧.

[٥] ابن رشد: الضروري في صناعة النحو ، ص١٤–١٥.

[٥٥] المصدر نفسه ، ص١١٤.

لنا من خلال هذا الكلام على مصطلح الصفة أنّ ابن رشد رغم أنه ينطلق في الدراسة من القاعدة، فهو لا يعترض على كلام العرب القدماء بقواعده، ويمكن تفسير اتباعه لهذه الطريقة بالهدف من كتابه(الضروري)؛ فهو لم يقصد إعادة دراسة المصطلحات النحوية بالاستقراء والملاحظة والوصف ثم القواعد، فيكون ملزماً بتقديم الملاحظة والوصف على القاعدة النحوية، إنما هدفه إعادة النظر في الترتيب المعتمد عند سابقيه من النحاة ، ومنهج دراستهم، واقتراح منهج آخر بديل للقديم.

***)- الخاتمة :**

بعد خوض غمار البحث في موضوع (المصطلحات النحوية عند ابن رشد في كتابه –الضرورى في صناعة النحو–)، نصل إلى استخلاص جملة من النتائج الأساسية:

١–إنّ المصطلحات النحوية التي أوردها ابن رشد في كتابه مصطلحات فلسفية في أصلها، فهي تجعل ابن رشد كالذي يتكلم في كلام النحاة بكلامٍ غير كلامهم، فقد جاءت لغة كتابه مليئة بالمصطلحات النحوية التي تتراوح بين المنطقية والفلسفية .

٢–ابن رشد رجل فلسفة، وفيلسوف ومفكّر ، فمن الطبيعي أنْ يتناول المصطلحات النحوية من وجهة نظر اختصاصه الفلسفي وحسه الفنّي .

٣– ركّز ابن رشد على دراسة تركيب الجملة، الذي حدده بدقة ووضوح، فالجمل عنده نوعان: أوَل بسيطة، وجمل ثوانٍ.

٤–عرض ابن رشد في كتابه لمصطلحات لم يسبق إليها في النحو العربي، وإن كان البعض منها معروفاً كالاسم المستقيم والمائل ، والأقاويل المركّبة ، والبعض منها متناولًا في كتب النحاة لكن يشوبه النقص مثل علاقة اللفظ بالمعنى ، ومخالفته الفكر النحوي في هذا الباب.

٥–إنّ هدف ابن رشد من تناول المصطلحات النحوية من منظور فلسفي التجديد في طريقة تناول صناعة النحو بمنهج صناعي يحكمه منطق داخلي، وتوظيفه لمنهج علمي حاول به نقد مؤلفات من سبقه من النحاة.

٦–تابع ابن رشد التراث النحوي القديم، واستسقى منه الكثير من المسائل ، وهو في الوقت ذاته قد أظهر مخالفات كثيرة للنحاة في ضوء بعض المصطلحات مثل: المخالفة في علاقة اللفظ والمعنى ، والمخالفة في الجمل ، والمخالفة في الاسم المائل والمستقيم .

٧–أظهر ابن رشد متابعة دقيقة للبحث النحوي في كتب السابقين ، وهو مخالف لأصولهم في كثير من المصطلحات، وهو رغم مخالفته لهم في التقدير وفي النهاية متابعاً لهم ، فهو مهما فعل وأدخل تعريفات ومصطلحات جديدة لن يستطيع الخروج من عباءة النحاة.

٨–تقاطع ابن رشد في مصطلحاته النحوية مع عدد من النحاة، لكن هذا التقاطع تمثّل بالتشابه والتلاقي في مفاصل محدّدة مُتّفق عليها .

٩–ينضوي كتاب–الضروري في النحو– تحت حقل النحو الوظيفي

١٠–منهجية ابن رشد في تناول البحث النحوي تثبت اتجاهه نحو إعادة تقسيم أبواب النحو ، كما اعتمد ابن رشد في كتابه وفي تحليله للمصطلحات النحوية على ارتباط المنطق بالنحو، تبعاً لثقافته الفلسفية والمنطقية.

١١–اعترض ابن رشد على النزعة الشكلية في النحو واستعاض عنها بالبنية (التركيب).

١٢–جرى ابن رشد في دراسة المصطلحات النحوية على منواله في شرح منطق أرسطو ، الذي يتخذ القانون الكلي محور الدراسة ، حتى يصل إلى الأجزاء.

١٣–أظهر ابن رشد في كتابه تأثره الإيجابي بالمنطق الأرسطي ، وتمثّله في منهجيته في ضوء تحليل المصطلحات النحوية .

(فهرس المصادر والمراجع)

١–أبو الحسن النباهي: *المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا*، نشر ليفي بروفنسال، طبعة القاهرة، ١٩٤٨م.

٢–أبو الفتح عثمان ابن جني: *الخصائص، تحقيق. محمد علي النّجار*، دار الهدى–بيروت، ١٩٥٢م.

٣–أبو الوليد ابن رشد: *الضروري في صناعة النّحو، تحقيق*.د.منصور علي عبد السميع، دار الصحوت للنشر والتوزيع، ط١.

٤–ابن مضاء القرطبي: *الرد على النّحاة ، تحقيق*. د.شوقي ضيف، دائرة المعارف بمصر، ط٢.

٥–الفارابي: العبارة، تحقيق. د.جيرار جهامى، دار الفكر اللبناني–بيروت، ط١، ١٩٨١م.

٦–خير الدين الزركلي: الأعلام، تحقيق. محمود الطناحي ،دار العلم للملايين– بيروت، لبنان، ط١٢، ١٩٩٧م.

٧–زكي الدين المنذري: *التكملة لوفيات النقلة*، تحقيق. د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٨م.

٨–*سيبويه: الكتاب، تحقيق*. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط٣، ١٩٨٨م.

٩–عبد القادر البغدادي: *خزانة الأدب، تحقيق*. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

١٠–عبدو الراجحي: *النحو العربي والدرس الحديث*، دار النهضة العربية–بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

١١–علي حسن الجابري: من*طق المقولات عند ابن رشد بين النص الأرسطي والإنجاز العربي*، منشورات المجمع الثقافي لأبو ظبي، والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، تونس، ط١، ١٩٩٩م.

١٢–محمد بن شريفه: ابن رشد الحفيد (سيرة وثائقية)، ط١، ١٩٩٩م.

١٣–محمد بن يحيى ابن باجه: *تعليقات ابن باجه على كتاب باري أرمينياس والعبارة للفارابي*، تحقيق. د.محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

١٤–محمود أحمد السيد: *ابن رشد والضروري في النحو*، دار النهضة –لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.